

Distr.: General
21 May 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

اجتماع المائدة المستديرة بشأن صناديق الثروة السيادية - بحث إمكانات استثمار صناديق الثروة السيادية في التنمية المستدامة

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بدأ الأونكتاد وجهاز قطر للاستثمار حواراً بين صناديق الثروة السيادية وواضعي السياسات في اجتماع مائدة مستديرة خلال منتدى الأونكتاد للاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢، وذلك بهدف توجيه المزيد من استثمارات هذه الصناديق إلى البلدان النامية، بما فيها أفقر البلدان.

٢- وقد شمل اجتماع المائدة المستديرة حواراً بين ستة وزراء حكومات من أوغندا وجيبوتي ورواندا وكولومبيا ومنغوليا وناميبيا، وثمانية مسؤولين تنفيذيين من صناديق الثروة السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية من الصين وقطر والكويت وهولندا إلى جانب كبار المديرين في منظمات الأمم المتحدة وخبراء دوليين. ورأس الحدث الدكتور حسين عبد الله، عضو مجلس الإدارة التنفيذي في جهاز قطر للاستثمار، وأداره السيد ماهر شميظلي من شركة بلومبرج.

٣- وأشار المسؤولون التنفيذيون في صناديق الثروة السيادية والوزراء الحكوميون إلى فرص الاستثمار الكبيرة في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في قطاعات مثل الهياكل الأساسية والزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية.

٤- ولدى صناديق الثروة السيادية، بما فيها تلك التي تديرها حكومات البلدان النامية الكبرى المصدرة للنفط والقوى الاقتصادية الناشئة مثل الصين، ما مجموعه حوالي ٥ تريليونات دولار من الأصول، وهذا المبلغ آخذ في النمو بنسبة حوالي ١٠ في المائة سنوياً. ولم تستثمر صناديق الثروة السيادية إلا نسبة صغيرة من هذا المجموع - حوالي ١١٠ مليارات دولار حالياً - في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أثار هذا السؤال حول الطريقة التي يمكن بها توجيه هذه المبالغ المالية الهائلة إلى أقل البلدان نمواً بأساليب من شأنها أن تساعد هذه البلدان في توسيع اقتصاداتها وتعزيزها وإنشاء الوظائف ورفع مستويات المعيشة.

٥- وذهب المسؤولون التنفيذيون لصناديق الثروة السيادية إلى القول إن الفرصة حقيقية، بما أن الاستثمارات في أسواق الأسهم غير المستقرة باتت أقل جاذبية لهذه الصناديق، وبما أن توقعاتها الاستثمارية الطويلة الأمد تتماشى مع خصائص المشاريع الاستثمارية المعززة للتنمية. وقال الدكتور عبد الله إن أكثر من ٤٠ في المائة من حافظة جهاز قطر للاستثمار يُوجّه إلى الاستثمار المباشر، وإن استثمار هذا الجهاز أنشأ وظائف تشتد الحاجة إليها في البلدان المضيفة. كما استثمر الجهاز ملياري دولار في القطاع الزراعي على مدى السنتين الأخيرتين.

٦- وفي الوقت نفسه، أشار المسؤولون التنفيذيون لصناديق الثروة السيادية في الصين وقطر والكويت - وكذلك ممثل عن صندوق المعاشات التقاعدية التابع للقطاع العام في هولندا - إلى أن الخطوات السياسية الذكية أساسية لزيادة استثمار صناديق الثروة السيادية في البلدان النامية؛ وتشكل أطر السياسات المستقرة والمؤسسات القوية والانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي شروطاً أساسية أيضاً.

٧- ورأى هؤلاء أن مقترحات المشاريع المنظمة تنظيمياً جيداً والمقدمة من البلدان النامية - أو المناطق النامية - مفيدة للغاية من أجل جذب صناديق الثروة السيادية التي ليست لديها القدرة على تحديد مشاريع صغيرة الحجم ومتابعتها في بيئات استثمارية صعبة. وأشار أيضاً على الاقتصادات الناشئة وأقل البلدان نمواً بتوسيع أسواقها المالية لتلبية الاحتياجات المالية لصناديق الثروة السيادية أو الصناديق الحكومية الكبيرة على نحو أفضل.

٨- وقال المسؤولون التنفيذيون لصناديق الثروة السيادية إن من الضروري دراسة نموذج عمل هذه الصناديق وأطرها التنظيمية أو الولايات التي تنظم استثماراتها للاستفادة تماماً من الفرص التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الضروري إدخال تغييرات على القواعد من أجل السماح لصناديق الثروة السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية بزيادة الاستثمار في المشاريع الموجهة نحو التنمية.

٩- وبين ممثلو منظمات دولية، منها شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مستوى الاحتياجات الاستثمارية لأقل البلدان نمواً في قطاعي الهياكل الأساسية والزراعة. وحسب تقدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، هناك حاجة إلى أكثر من ٨٠ مليار دولار سنوياً من الاستثمارات في قطاع الزراعة

وحده - في حين أن المستوى الحالي أقل من ١٠ مليارات دولار. ومن الواضح أن فرصة نشر موارد صناديق الثروة السيادية لتغطية جزء من الفجوة فرصة جد قيمة لا ينبغي تفويتها.

١٠- ومن أجل توجيه المزيد من الاستثمارات نحو مشاريع في أقل البلدان نمواً أصغر من أن تنفذها صناديق الثروة السيادية، وُجّهت دعوة إلى إقامة شراكات مع آليات الاستثمار المتخصصة، مثل مؤسسة التمويل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصارف التنمية التي لديها تجربة وخبرة أكبر في الاستثمار في هذه البلدان.

١١- وأوصى الوزراء بشدة بالاستثمار الذي يحفز النمو الاقتصادي المستدام والطويل الأمد في أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً في العالم، ودّعوا إلى اتخاذ مبادرات سياسية يمكنها تخفيف الحواجز أمام التدفقات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.

١٢- وفي حين أن المسؤولين التنفيذيين لصناديق الثروة السيادية أعربوا عن التزامهم بالاستثمار في التنمية المستدامة، فقد أكدوا أن وجود توازن في المصالح بين الصناديق الحكومية والبلدان المضيفة أساسي لجني ثمار استثمارات صناديق الثروة السيادية؛ وخلاصة القول هي أن الاستثمار يجب أن يكون مدرّاً للربح، وهذا أمر ينطبق على صناديق الثروة السيادية مثلما ينطبق على الاستثمارات الخاصة.

١٣- ودعا المسؤولون التنفيذيون لصناديق الثروة السيادية ووزراء الحكومات إلى مواصلة الحوار بين الأونكتاد والدول الأعضاء فيه بشأن الطريقة التي يمكن بها تخطي العقبات التي تواجه استثمارات صناديق الثروة السيادية. واقترحوا أن يكون للمنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد، دور واضح في تعزيز بيئة سياسات الاستثمار والمؤسسات المحلية في البلدان النامية. وستساعد هذه الجهود أقل البلدان نمواً والمنظمات الإقليمية على وضع مقترحات مشاريع وستفيد في إذكاء الوعي بفرص الاستثمار لا سيما في أفريقيا.